

## اللائحة الحقوقية تفجر سجلا بين الجزائر والبرلمان الأوروبي

في الجزائر وحرية الصحافة ومصير الأقليات الدينية.

وأضاف "لائحة البرلمان الأوروبي تعتبر تدخلا سافرا وعملا يفقد لأنى مقومات الدبلوماسية وحسن الجوار واحترام سيادة الدول، وهذه التحرشات لن تنجح أبدا في زعزعة الانسجام الاجتماعي في الجزائر، ولا في المساس ببقية الجزائريين في مؤسسات دولتهم، ومسار التجديد والإصلاح الذي يقوده رئيس الجمهورية، وتوج بتعديل الدستور في الأول من نوفمبر 2020".

في حين وصفها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ"المزاعم الواهية والإدعاءات الباطلة" الصادرة في لائحة البرلمان الأوروبي المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان في الجزائر، وأن "صدورها في هذا التوقيت ينم عن نوايا توظيفها في موازين مستجدة، خاصة بعد تأكيد الرئيس تبون عن تمسك الجزائر بمواقفها الثابتة تجاه قضايا إقليمية معروفة".



وزارة الخارجية الجزائرية  
أدانت بشدة لائحة البرلمان الأوروبي حول وضع حقوق الإنسان في البلاد

وتابع "البرلمان الأوروبي وكل الأرواق التي تسير في فلكه وتناقض أحقاد ضد الجزائر، عليها أن تعلم أنها ماضية في مسار التجديد والتغيير، وأنها تتخذ القرارات التي تراها مناسبة لصالح شعبيها بكل سيادة واستقلالية".

ولفت إلى أن "هذا النوع من التدخلات من شأنه أن يسيء للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، باعتباره صفة من صفات التعدي ومحاولات ضرب الاستقرار الذي نتمتع به بلاننا مقارنة بعد من الدول الأوروبية ذاتها".

ولم تتأخر قوى إسلامية عن ركوب موجة السجال القائم بين الجزائر والبرلمان الأوروبي، حيث أعربت حركة الإصلاح الإخوانية عن "استهجانها ورفضها للشعبيين"، لما وصفته بـ"تدخلات سافرة للبرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر".

واتهمت لائحة البرلمان الأوروبي بـ"خدمة أجندة جيو - سياسية تقليدية معادية للجزائر"، مبدية رفضها لـ"الديمقراطية المغلقة المعشوشة والتطفيف في ميزان حقوق الإنسان".

وفي المقابل تشدد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض على الشؤون "رفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد"، ووجه تهمة ضمنية للاتحاد الأوروبي بـ"عدم المسارات العرجاء للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عام، ووقوفه خلف السلطة الجديدة على حساب مطالب وتطلعات الشارع الجزائري".

أما رئيس الاتحاد الديمقراطي الجليلي، أول المنتقدين للائحة المذكورة، حيث اعتبرها "إهانة لكرامة الجزائريين ومحاولة لاعتبار الجزائر كحمية"، ودعا "جميع الوطنيين إلى الدفاع عن سيادة البلد، وتجنب الفوضى في مسار المطالبة بالتغيير".

أما حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، فقد ذكر في بيان له بأن اللائحة "تتضمن مفردات غير دبلوماسية وغير أخلاقية في التعامل مع دولة ذات سيادة، والتعدي على كرامة شعب مصمم على البقاء حرا، عبر إعادة إحياء ذات الأسطوانة المهترئة، بادعاء القلق كذبا وزورا على وضعية حقوق الإنسان



السجل الحقوقي في الجزائر تحت المجهر مجددا

## بوادر خلاف بين اتحاد الشغل والرئيس التونسي تندر بفشل دعوات الحوار الوطني

اتهامات لسعيد بإبرام صفقة في قطر تتضمن تسوية مع النهضة



هل قطعت صفقة قطرية طريق الربلين

خطوات يرى مراقبون أنها تستهدف مواصلة تجاهل دوره. وقال وليد جلال إنه "بالفعل هناك حديث عن صفقة أبرمها سعيد خلال زيارته إلى قطر بشأن حكومة المشيشي". وأضاف البرلمان التونسي في تصريح له "العرب" أن "الوضع يزداد تعقيدا (...) من الضروري الذهاب في حوار وطني ومراجعة كل المنظومة السياسية (...) الأمر لا يقتصر فقط على النظام الانتخابي بل يجب إعادة النظر في الدستور والنظام السياسي ككل (...) هذه المنظومة السياسية أثبتت فشلها في 10 سنوات".

ويبدو جدل في الكواليس أصلا حول الأطراف التي قد توجه لها الدعوة للمشاركة في هذا الحوار الوطني، وهي دعوة لم تنضج بعد، وسط رفض من الحزب الدستوري الحر المعارض (16 نائبا) من المشاركة في حوار مع "من أوصلا البلاد إلى هاته الحالة".

ويبدو أن الرئيس مزق بين تهدئة مع النهضة التي خاض مع رئيسها وهو رئيس البرلمان أيضا راشد الغنوشي صراعا مريرا حول الصلاحيات في وقت سابق وفتح قنوات تواصل مع قلب تونس واختلف الكرامة وهما مكونان لم يسبق للرئيس وأن تعامل معهما وليسا محل إجماع وتوافق داخلي.

وفي المقابل تكثف حركة النهضة من ضغوطها وتحركاتها من أجل الذهاب في الحوار الوطني متجاهلة بذلك كل الترتيبات التي ينبغي المرور بها في

التعامل مع قلب تونس منذ البداية أي مواصلة تجاهل دوره. وقال وليد جلال إنه "بالفعل هناك حديث عن صفقة أبرمها سعيد خلال زيارته إلى قطر بشأن حكومة المشيشي". وأضاف البرلمان التونسي في تصريح له "العرب" أن "الوضع يزداد تعقيدا (...) من الضروري الذهاب في حوار وطني ومراجعة كل المنظومة السياسية (...) الأمر لا يقتصر فقط على النظام الانتخابي بل يجب إعادة النظر في الدستور والنظام السياسي ككل (...) هذه المنظومة السياسية أثبتت فشلها في 10 سنوات".

ويبدو جدل في الكواليس أصلا حول الأطراف التي قد توجه لها الدعوة للمشاركة في هذا الحوار الوطني، وهي دعوة لم تنضج بعد، وسط رفض من الحزب الدستوري الحر المعارض (16 نائبا) من المشاركة في حوار مع "من أوصلا البلاد إلى هاته الحالة".

ويبدو أن الرئيس مزق بين تهدئة مع النهضة التي خاض مع رئيسها وهو رئيس البرلمان أيضا راشد الغنوشي صراعا مريرا حول الصلاحيات في وقت سابق وفتح قنوات تواصل مع قلب تونس واختلف الكرامة وهما مكونان لم يسبق للرئيس وأن تعامل معهما وليسا محل إجماع وتوافق داخلي.

وفي المقابل تكثف حركة النهضة من ضغوطها وتحركاتها من أجل الذهاب في الحوار الوطني متجاهلة بذلك كل الترتيبات التي ينبغي المرور بها في

الرئيس التونسي اتهامات بأنه أبرم صفقة في قطر بشأن حكومة المشيشي، وفي علاقة أيضا بالترتيبات التي تسبق الدعوة لحوار وطني.

وطالب النائب عن كتلة تحيا تونس وليد جلال، رئيس الحكومة هشام المشيشي، بمصارحة الشعب بشأن النفوذ الواسع في تونس، في تطور يرى مراقبون أنه سيجهض مساعي الذهاب في حوار وطني لاسيما أن اتحاد الشغل الذي يتمتع بمكانة خاصة في المشهد العام في البلاد لم يعلن بعد عن مبادرته في هذا الصدد رغم تعهده أنه سيكشف النقاب عنها الأسبوع الماضي.

ويقول الأول إن مساع قطرية بذلت من أجل تهدئة حقيقية بين سعيد والنهضة من جهة وسعيد وقلب تونس ورئيسه نبيل القروي من جهة أخرى ما يعهد لمشاركة القروي وحزبه في الحوار الوطني وبالتالي تدخل النهضة هذا الحوار مع حلفائها وهو ما قد يكون من أسباب غضب اتحاد الشغل على سعيد.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تهدئة بين النهضة وسعيد مقابل التخلص من حكومة هشام المشيشي، الذي يواجه ضغوطا متزايدة بشأن تعديل وزاري قد يتم الإعلان عنه في الأيام المقبلة دون أن تتطرق الزيارة لحلفاء الغنوشي وخاصة نبيل القروي ما يعني استمرار الرئيس سعيد في نفس النهج الذي اختاره في

تعكس تصريحات الأمين العام لاتحاد الشغل بشأن الاحتجاجات التي اندلعت في تونس وجود بوادر خلاف بين الاتحاد والرئيس قيس سعيد ما يهدد الدعوات لإجراء حوار وطني كان من المفترض أن يقدم الاتحاد مبادرته بشأنها الأسبوع الماضي وهو ما جعل العديد من الأوساط ترجح أن صفقة تمت خلال زيارة الرئيس إلى قطر سممت أجواء هذا الحوار قبل أن تتم الدعوة إليه أصلا.

صغير الحيدري

تونس - يزيد تاخرالاتحاد العام التونسي للشغل في الإعلان عن مبادرته بشأن الحوار الوطني، إلى جانب تلميحات من أمينه العام للرئيس قيس سعيد بشأن الاحتجاجات، من الغموض الذي يخيم على هذا الحوار حيث تحدثت العديد من الأوساط السياسية في تونس عن مناورات قادتها قطر لإيجاد تسوية حقيقية بين سعيد خلال زيارته الأخيرة وحركة النهضة الإسلامية وحلفائها ما أثار حفيظة اتحاد الشغل.

وبرزت في الأيام الماضية بوادر خلاف بين سعيد واتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس، في تطور يرى مراقبون أنه سيجهض مساعي الذهاب في حوار وطني لاسيما أن اتحاد الشغل الذي يتمتع بمكانة خاصة في المشهد العام في البلاد لم يعلن بعد عن مبادرته في هذا الصدد رغم تعهده أنه سيكشف النقاب عنها الأسبوع الماضي.

وليد جلال

ثمة حديث عن صفقة قطرية تم علاقة سعيد بالقروي والحكومة



وأكد الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطوبوي، في تصريحات أوردتها وسائل إعلام محلية مساء السبت، أن الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من المناطق مخطط لها وأن خطابات التنسيقيات أو ما يسمى باللجان الشعبية توحى بان أطرافا سياسية وراءها، في إشارة على ما يبدو إلى قيس سعيد الذي أبدى في وقت سابق تحمسه لفكرة التنسيقيات الجهوية واللجان الشعبية من خلال "الديمقراطية الشعبية".

ويموازاة هذه المستجدات، واجه

## المشيشي يلوح بالاستقالة للتصدي لابتراز النهضة

الجمعي قاسمي

تونس - كشفت مصادر مقربة من الدوائر المحيطة برئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، أن حديث استقالة الأخير من منصبه الذي ترده صدها خلال اليومين الماضيين، لم يكن معزولا عن التحركات الجارية على أكثر من صعيد بحثا عن ترتيبات سياسية جديدة للسلطة التنفيذية لا تخلو من الابتزاز والضغط والمناورات.

وقالت لـ"العرب"، إنه رغم الحرص الكبير الذي تبديه غالبية القوى السياسية على الاستقرار الحكومي في هذه الفترة التي تنقسم بزوايا التحديات التي تواجهها البلاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كتفت حركة النهضة الإسلامية من مناوراتها لإرباك الحكومة عبر الضغط على رئيسها وتضييق الخناق عليه لإخضاعه لمشيئتها. وأوضحته هذه المصادر أن هذه الحركة التي يرأسها راشد الغنوشي والذي يرأس كذلك البرلمان التونسي، لم تتوقف عن مناوراتها لدفع رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى

إجراء تغييرات جوهرية في تركيبة حكومته بما يمكنها من إبعاد الوزراء المحسوبين على الرئيس قيس سعيد وعددهم ستة، وإحداث اختراق يفتح لها الباب نحو العودة إلى قصر الحكومة بالقصبة.

وساهم تحالفها المريب مع حزب قلب تونس برئاسة نبيل القروي، في تحول هذا الضغط إلى ما يُشبهه الكابوس الذي بات يخفق عمل الحكومة، حيث وجدت حركة النهضة في الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها البلاد

خلال الأيام الثلاثة الماضية، فرصتها للمزيد من ابتزاز المشيشي، وذلك في مناورة مزدوجة الأهداف. ووفقا لمصادر "العرب"، فإن النهضة اختارت هذا التوقيت بالذات للضغط على المشيشي فلما منها أن وضعه أصبح مهزوزا، وغير قادر على مواجهة مناوراتها التي تسعى من خلفها إلى محاولة فرض سطوتها على العمل الحكومي، خاصة في هذا الوقت الذي يبدو فيه المشيشي بحاجة ماسة إلى سلم سياسي واجتماعي.

وبدا واضحا أن المشيشي الذي استطاع خلال الأشهر القليلة الماضية مراكمة بعض المفاجآت بين الرئاسات الثلاث، أدرك خطورة تحركات حركة النهضة، لذلك لم يتردد في التلويح بالاستقالة التي رأى فيها ورقة قادرة على إفضال تلك المناورات، أو وقف اندفاعها نحو تحقيق أهدافها.



وأكدت مصادر "العرب"، أن المشيشي كان قد تطرق إلى ورقة الاستقالة خلال الاجتماع الوزاري الذي ترأسه يوم الجمعة الماضي، لتتواتر الأنباء حول عزمه الاستقالة قبل بدء المداولات البرلمانية العامة حول مشروع الميزانية العامة وقانون المالية للعام 2021. وتداولت عديد الصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي خبرا حول استقالة هشام المشيشي انتشر بشكل لافت، رغم أن البعض وصفه بأنه "إساعة ليست بريئة وتوقيتها ليس صدفة"، حتى أن النائب البرلماني خالد قسومة، لم يتردد في القول في تدوينة له إن "تهديد رئيس الحكومة بالاستقالة هو مناورة".

ومع ذلك، شكل إعلان المشيشي عن رفضه القاطع لابتراز وسياسة لي الذراع، تأكيدا لتعرضه للضغط بهدف تطويقه ومحاصرته، كما أعطى لحديث الاستقالة أبعادا أخرى، رغم نفيه عبر أسلوب التسيير المنسوبة إلى مصدر رسمي مجهول الهوية.

كما شكل في نفس الوقت مفاجأة لم تكن حركة النهضة الإسلامية تتوقعها لعدة اعتبارات؛ أبرزها أن هذا الإعلان جاء تحت قبة البرلمان، فيما تشهد البلاد موجة متدرجة من الاحتجاجات الشعبية أضغعت الحكومة، وأخرجت المشيشي.